

تابع المحور الثامن:

المحاضرة 11: الإدارة المالية الدولية

1- مفهوم الإدارة المالية الدولية:

تشرف الإدارة المالية الدولية على الوظيفة المالية الدولية التي تهتم بالتمويل الخاص لإدارة عملياتها وذلك من خلال البحث عن مصادر التمويل وتحديد استخداماتها من أجل تلبية ما تحتاجه المنظمة لتنفيذ مختلف الأنشطة التي تزاولها على مختلف الأصعدة ومنها الدولية. فهي المجال الذي يتضمن بشكل عام أوجه أو امتدادات دولية لكل مجال من مجالات الإدارة المالية، والاستثمارات، والمؤسسات المالية، بسبب انتشار ثقافة العولمة في أغلب مناحي الحياة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الحاجة إلى عاملين يمتلكون المهارات والخبرات التي تمكنهم من التعامل مع أسعار الصرف والمخاطرة السياسية.

2- مهام الإدارة المالية الدولية:

- البحث عن مصادر التمويل الداخلية والخارجية وضع الأسس والمعايير الصحيحة للمفاضلة بين هذه المصادر.
- إدارة المخاطر المتعلقة بالعملات الأجنبية، أسعار الصرف، الركود الاقتصادي والتضخم.
- القيام بتحليل مالي وتقديم التقارير المالية الخاصة بوضع الشركة المالي بشكل عام وفروع الشركة الخارجية باعتبارها جزء حيويًا من المكانة المالية للشركة الأم.
- المساهمة في صياغة استراتيجيات الشركة الشاملة.
- تحديد سبل الاستثمار في البيئة الدولية.
- استعمال الأساليب والأدوات المالية اللازمة لصناعة القرارات المالية.
- تهيئة الخبرات والمهارات الكفوة في المجالات المالية والقادرة على التعامل مع البيئة الدولية.

3- أهمية الإدارة المالية الدولية:

- الحد من الخسائر التي تتحقق بسبب الانتشار الجغرافي الكبير عبر الدول لعمليات وأنشطة شركات الأعمال التي تعمل في البيئة الدولية من خلال إدارة الموازنات الرأسمالية بشكل كفوء وفاعل واختيار أفضل استراتيجية لضمان التدفق النقدي .
- خفض مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وخفض كلف العمليات في السوق الدولي.
- تساعد في تحديد العمليات الدولية التي تمارس في إطار البنى والهيكل الدولية.
- تحدد الأدوار المالية التي تستخدم في التعاملات الدولية.
- توفر فهم للأحداث الدولية وآليات صناعة القرارات المالية لمواجهة تلك الأحداث.

- تكسب مديري المالية في الشركات معارف وخبرات ومهارات، توقع الأحداث الدولية وتشخيص مساراتها وتأثيرها خاصة في مجال الأعمال الإضافية (الخطر السياسي وخطر العملات).

4- استراتيجيات الإدارة المالية الدولية:

4-1- إستراتيجية الاستثمار الدولي:

برغم الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية ودور المنظمات متعددة الجنسيات فإن أحدا لا يمكنه تجاهل أهميتها بالنسبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والنامية منها بشكل خاص. وعلى عكس ما تفترض النظرية التقليدية فالنظرية الحديثة تفترض أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار فيحصل كل طرف على عدد انواع معينة من العوائد والفوائد غير أن حجم ونوع وعدد الفوائد التي يتحصل عليها كل طرف يتوقف على سياسات وممارسات الطرف الآخر .

4-2- استراتيجيات التمويل الدولي:

يتم التمويل غالبا من خلال المساهمين أو من خلال عملية الاقتراض حيث تلعب البنوك دور رئيسيا في عمليات التمويل ومن أهم الطرق الشائعة التمويل بضمان الذمم المدينة، القبولات البنكية والاعتماد المستندي وغيرها.

4-3- استراتيجيات المحافظ الدولية: أما أبرز مبادئ تنويع المحفظة الدولية ، فهي :

- عدم شراء السندات الأجنبية بصورة مباشرة إلا إذا كانت الشركة المعنية ذات استثمارات كبيرة تسمح لها باستخدام إقتصاديات الحجم ومنحنى الخبرة في فرص الاستثمار الأجنبية .

- الاستثمار في السندات الأجنبية التي تقاوض في البلد الأم للشركة على هيئة إيصالات إيداع والتي تمثل حصصا أجنبية مملوكة في إيداع محلي (مصرف كبير مشهور ، أو شركة أسهم).

- الاستثمار في حصص الشركات المتعددة الجنسيات ذات القاعدة المحلية أو المتاجرة المحلية، فهذه الشركات منوعة دوليا بدلالة أصولها الحقيقية.

- الاستثمار في صناديق دولية متبادلة (أسهم أجنبية فقط) أو صناديق عالمية متبادلة (أسهم أجنبية ومحلية) مفتوحة النهاية (أي يضاف إلى الصندوق مال جديد) أو مغلقة النهاية (كمية محدودة تستثمر ، وحصص تقاوض في بورصة).

4-4- استراتيجيات التحوط بالمشتقات المالية: يمكن للشركة الدولية أن تتحوط لمخاطر الأعمال والبورصات الأجنبية، باستخدام المشتقات المالية التي تمثل مجموعة خيارات (أدوات) مالية تمكن الشركة من الدخول في عمليات تحقق مكاسب تعويضية في حالة تغير سعر الصرف بصورة غير متوقعة، عبر قيام الشركة بشراء أو بيع أداة مالية مع استرجاع رأس المال الأمر الذي يعوض خسارة سعر الصرف في عملية هامة.

5- آليات الأسواق المالية الدولية:

يمكن تعريف السوق المالية على انها المكان الذي يتم فيه خلق وتداول الأصول المالية، أو هي القنوات التي يتم من خلالها بطريق مباشر أو غير مباشر " تدفق الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي".

وتتكون السوق المالية من الوكلاء والسماصرة والمنشآت والوسطاء الماليين الذين يتعاملون في الأدوات المالية بيعا وشراء ويعملون في ظل قوانين وأنظمة تعمل على تسهيل أعمالهم وتمكنهم من تبادل المعلومات والاتصالات وعقد الصفقات بسرعة وسهولة.

تقسم الأسواق المالية بناء على عدة أسس هي:

- التقسيم الأول على أساس توقيت (موسمية) المطالبة: السوق الأولية، السوق الثانوية.
- التقسيم الثاني على أساس طبيعة المطالبة: أسواق القروض، أسواق الأوراق المالية.
- التقسيم الثالث على أساس تاريخ استحقاق المطالبة: أسواق النقد، أسواق رأس المال.
- التقسيم على أساس التوصيل المباشر الحالي والتوصيل المستقبلي: الأسواق الآنية (الحالية)، الأسواق المستقبلية (المشتقة).
- التقسيم على أساس الهيكل التنظيمي: أسواق قاعات التداول (المزاد)، أسواق تكنولوجية (عبر وسائل الاتصالات الحديثة) وأسواق الوساطة.